

العناوين:

- مسؤول عسكري أمريكي: تعتمد مهمتنا في المنطقة على تعزيز الشراكات الإقليمية
- تركيا ترغب في تعزيز العلاقات مع الصين وتخاذع في مسألة الإيغور
- الرئيس الجزائري تناسى مجازر فرنسا ويستقبل رئيسها لتعزيز العلاقات معها
- المدعي العام للجنايات الدولية يطالب بتسليم المطلوبين في السودان ويفلت غيرهم
- تجدد القتال بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير إقليم تيغراي من أجل فصله

التفاصيل:

مسؤول عسكري أمريكي: تعتمد مهمتنا في المنطقة على تعزيز الشراكات الإقليمية

أكد نائب قائد القوات البحرية في القيادة المركزية الأمريكية والأسطول الخامس براد كوبر التزام الولايات المتحدة بأمن الشرق الأوسط، لافتاً إلى تنظيم ٥٠ مناورة عسكرية مشتركة حتى شهر آب الجاري في ارتفاع ملحوظ عن العام الماضي، كما أشاد بقيادة السعودية لقوة الواجب المشتركة ١٥٠ معتبرا الخطوة تكريسا "لعلاقتنا الثنائية والتزامنا المشترك بعمل الردع والأمن البحري"، وقال متحدثا من غرفة اجتماعات في قاعدة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين: "تعتمد مهمتنا على ركيزتين أساسيتين: هما تعزيز الشراكات الإقليمية وتسريع الابتكار والتكنولوجيا" (الشرق الأوسط السعودية ٢٦/٨/٢٠٢٢). ويعني التزام أمريكا بأمن الشرق الأوسط الحفاظ على نفوذها فيه ومنع تحرر الأمة من ربة استعمارها واستعمار الدول الغربية التي سيطرت على المنطقة منذ هدم الخلافة العثمانية وتقاسم البلاد الإسلامية فيما بينها، إلى ظهور أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وصراعها معها على المنطقة والمناطق الأخرى. ومن أهم ركائزها لتأمين نفوذها عن طريق العملاء في المنطقة الذين يمنحونها قواعد عسكرية ويسهلون لها طرقها ويشاركونها في تدريباتها استعدادا منهم للمشاركة في حروبها القذرة وعدوانها الأثم على المسلمين لقتلهم وتشريدهم وتدمير بلادهم ونهب ثرواتهم، وتطلق على العملاء والخائنين لدينهم وأمتهم اسم الشركاء، ولولا هؤلاء العملاء لما استطاعت الولوج إلى المنطقة مهما ابتكرت من وسائل وتقدمت تكنولوجيتها.

تركيا ترغب في تعزيز العلاقات مع الصين وتخاذع في مسألة الإيغور

عقد رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب مع نظيره الصيني لي جان شو مؤتمرا من خلال الفيديو يوم ٢٠٢٢/٨/٢٤ شدد فيه على أهمية المكانة الخاصة للصين ضمن مبادرة "آسيا من جديد" التركية. وأعرب عن رغبة تركيا في تعزيز العلاقات الثنائية والزيارات المتبادلة وضرورة تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وزيادة الاستثمار في بلاده. وقد تطرق إلى ملف مسلمي الإيغور فقال: "لدينا روابط عرقية ودينية وثقافية مع أتراك الإيغور، وموقف تركيا في هذا الخصوص ثابت

وصادق وأخلاقي" (الأناضول) ولكن الصين تواصل اضطهاد مسلمي الإيغور وحبس الملايين منهم وفصل أطفالهم عنهم، وتركيا وقعت مع الصين اتفاقية إعادة المطلوبين لدى البلدين، وقد سلمت بعضهم للصين. وفي الوقت نفسه يدّعي رئيس البرلمان التركي اهتمامه بمسلمي الإيغور، حيث إن موقف النظام التركي لم يكن صادقا ولا أخلاقيا تجاههم حيث تعزز علاقاتها مع الذين يضطهدونهم.

الرئيس الجزائري تناسى مجازر فرنسا ويستقبل رئيسها لتعزيز العلاقات معها

قام ماكرون في ٢٥/٨/٢٠٢٢ بزيارة تستغرق ٣ أيام للجزائر برفقة ٩٠ شخصية منهم ٧ وزراء. وكان ماكرون قد شكك في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر ما أثار التوتر بين الطرفين، وذلك في مغالطة لإنكار حقوق أهل الجزائر ومطالبهم، علما أن أهل الجزائر جزء من أمة عظيمة في دولة عظيمة؛ دولة الخلافة، وهم يطالبون باعتراف فرنسا بالمجازر التي ارتكبتها خلال فترة الاستعمار حيث قتلت الملايين من أهلها المسلمين الراضين لها ولثقافتها واستعمارها ويطالبونها بدفع تعويضات.

وقد صرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عقب المحادثات التي أجراها مع نظيره الفرنسي ماكرون قائلا: "تطرقت مع الرئيس ماكرون إلى جل مواضيع التعاون الثنائي وسبل تعزيزه بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين ويضمن إعطاء دفعة نوعية لعلاقتنا في كل المجالات تكريسا للتوجه الجديد الذي اتفقنا على ترسيخه والمبني على إقامة شراكة استثنائية شاملة في ظل مبادئ الاحترام والثقة المتبادلين وتوازن المصالح بين الدولتين" (الخبر الجزائرية ٢٦/٨/٢٠٢٢) وقد تم التغاضي عن مطالب أهل الجزائر باعتراف فرنسا بمجازرها ودفع تعويضات، وذلك في سبيل تأمين دعم فرنسا للنظام الجزائري الذي ثار شعبه عليه لإسقاطه فأسقط بعض رؤوسه، وقد رفض الشعب الجزائري أثناء انتفاضته التدخل الأمريكي والفرنسي في بلدهم الإسلامي.

وقد أشار الرئيس الجزائري في تصريحاته إلى الخطر الداهم في المنطقة من أمريكا على نظامه وعلى النفوذ الفرنسي في المنطقة، فذكر أنه تم "تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الهامة بالنسبة للبلدين خصوصا الوضع في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل والصحراء الغربية التي تستدعي تضافر الجهود من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة". حيث إن عملاء أمريكا من العسكر في مالي قاموا بانقلاب على عملاء فرنسا وأسقطوهم، وعملوا على مضايقة فرنسا وألغوا معها كافة الاتفاقيات، فاضطروها إلى الانسحاب عندما تركوها مكشوفة أمام المقاومين من أهل البلد. فتكبدت فرنسا خسائر في الأرواح تعتبر كبيرة. وهناك في ليبيا حيث عملاء أمريكا في الحكم ويعملون على تعزيز وجودهم ووجود الأمريكان ومنطقة الساحل وقد أصبحت فرنسا مهددة فيها. وبالتالي فإن ذلك يهدد النظام الجزائري الموالي لبريطانيا والمتفاهم مع فرنسا في وجه أمريكا.

المدعي العام للجنايات الدولية يطالب بتسليم المطلوبين في السودان ويفلت غيرهم

قام كريم خان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بزيارة للخرطوم يوم ٢٤/٨/٢٠٢٢. وادّعى كذبا حرصه على أهل دارفور قائلا: "إن كابوس الآلاف من سكان دارفور لم ينته بعد لأن العدالة والمساءلة الجادتين لم يتم الإحساس بهما بالطريقة المطلوبة"، وقال: "إذا لم نستطع التعامل

مع الانتهاكات التاريخية، الحالات المعروفة جيدا في السودان فقد تستمر دورة الإفلات من العقاب وتحدث دورات أخرى من العنف". وهذا المدعي العام يقول ذلك ولا يذهب إلى فلسطين ويرى كيان يهود وهو يرتكب المجازر ويعتقل الأطفال قبل الشباب ويطلق النار على النساء ويصادر أراضيهم ويهدم بيوتهم، فلا يطالب بتقديم أي من قادة يهود إلى المحكمة. ولا يستنكر ما تفعله الهند ويطالب بمحاكمة العنصري البغيض مودي، ولا يطالب أمريكا وبريطانيا على مجازرهم في العراق وأفغانستان!

فكريم خان يدين بالولاء لبريطانيا التي تعمل على تعزيز نفوذها في السودان وضرب عملاء أمريكا وتسليمهم للمحكمة، ولن يكتفي بتسليم الرئيس السابق عمر البشير. وكانت حكومة السودان السابقة برئاسة حمدوك عميل بريطانيا في تشرين الأول من السنة الماضية قد استعدت لتسليم المطلوبين للمثول أمام محكمة الجنائية، بل سيطالب بتسليم حميدتي نائب رئيس المجلس السيادي حيث كان يقود قواته في دارفور ضد المتمردين. ولهذا فالمجلس السيادي في السودان لا يظهر تجاوبا مع دعوات محكمة الجنايات الدولية التي تهيمن عليها أوروبا وتتعرض أكثر ما تتعرض لعملاء أمريكا في أفريقيا.

تجدد القتال بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير إقليم تيغراي من أجل فصله

تجدد القتال بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي يوم ٢٤/٨/٢٠٢٢. وقد طالبت أمريكا بوقف إطلاق النار وتحقيق سلام دائم. ودعا سكرتير الأمم المتحدة غوتيريش إلى وقف إطلاق النار فوراً واستئناف محادثات السلام بين الحكومة والجبهة. والسلام الدائم الذي تطلبه أمريكا وعمالها سكرتير الأمم المتحدة هو انفصال إقليم تيغراي.

وقد اتهمت الجبهة الحكومة بشن هجوم واسع النطاق في الصباح الباكر بينما قالت الحكومة إن الجبهة المصنفة جماعة إرهابية تشن هجوما مفتوحا على الجبهة الشرقية في إقليم تيغراي منذ الصباح ودعت أمريكا لوقف إطلاق النار. وكان الصراع قد بدأ بين الطرفين في تشرين الثاني عام ٢٠٢٠ وقد أعلن عن هدنة بينهما في نيسان ٢٠٢١. ويظهر دعم أمريكا لجبهة تيغراي، رغم كون الرئيس الإثيوبي أبي أحمد عميلاً لها. فخطتها تقسيم إثيوبيا وفصل إقليم تيغراي أولاً حيث هناك نص في الدستور تحت المادة رقم ٣٩ لدستور عام ١٩٩٥ يتيح لأي إقليم الانفصال غير المشروط، وقد وضعه عملاء أمريكا السابقون المنحدرون من تيغراي بقيادة زيناوي الذي كان يرأس جبهة تيغراي الانفصالية وقد أصبح رئيساً للبلاد ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٢. وحال إثيوبيا كحال السودان حيث إن عملاء أمريكا في الحكم، وكانت تعمل على تقسيم السودان وما زالت فتمكنت من فصل جنوب السودان على عهد عميلها المخلوع عمر البشير، وما زالت تعمل على عهد عملائها الحاليين البرهان وحميدتي ومن معهم في المجلس السيادي. وهكذا تعمل أمريكا على تنفيذ خططها في البلاد الإسلامية لتقسيمها وتمزيقها وإضعافها أكثر فوق ضعفها حتى لا تنهض ولا تقوم لها قائمة وتحول دون توحيدها وإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستقوم بإذن الله رغم المخططات الشريرة لأمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية.